

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ١ لسنة ٢٠١١ ، بالتفويض،

باعتتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة أسوان

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون الغرف

التجارية لمحافظة أسوان ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسوان جلسة ١٧/١٠/٢٠١٠

باعتتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١١ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١١/١/١ ؛

مقرر:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة أسوان وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠١١ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ١٣٥٩٥٠٠ ج (فقط مليون وثلاثمائة وتسعة وخمسون ألفاً وخمسمائة جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ١٢٩٦٦٤١ ج (فقط مليون ومائتان وستة وتسعون ألفاً وستمائة وواحد وأربعون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٦٢٨٥٩ ج (فقط اثنان وستون ألفاً وثمانمائة وتسعة وخمسون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠١١/١/١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادي